

## ظاهرة الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا

إعداد الباحث الاقتصادي: د شوقي محمد



### مقدمة

شكل التهاوي السريع لسعر صرف الليرة السورية خلال الأشهر القليلة الماضية هاجساً كبيراً داخل الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لما تركه فقدان الليرة لنسب عالية في قيمتها من آثار خطيرة على الشارعين الاقتصادي والاجتماعي، وبدرجة متزايدة. فتأثرت مختلف أسواق السلع والخدمات؛ التي بلغت الأسعار فيها ارتفاعات شاهقة، لنتزايد معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، لم يعد معها بإمكان الأفراد تحمل نتائجها المالية. حيث أصابت الاختلالات جسد الاقتصاد، ولم تعد الضوابط القانونية أو الروادع الأخلاقية كافية لضبط خط سيره. فلا المستهلك قادرٌ على دفع أثمان احتياجاته في ظل ارتفاعاتها غير الطبيعية، ولا البائع أو المورد أو مقدم الخدمة قادر على تخفيض أسعار منتجاتهم؛ لعدم قدرتهم على تمويلها لاحقاً لذات السبب. حيث لم يترك التضخم سلعة أو خدمة أو مورداً إلا وأصابه، لترتفع أسعارها قرابة المئة ضعف اليوم. وباتت - مع التضخم الحاصل - مدخرات الأفراد وموارد الدولة تتآكل معاً وبسرعة كما النار في الهشيم، مما ينذر بأيام قادمات قد تكون صعبة على الجميع، إذا ما استمرت الحال على ما هي عليه الآن.

وفي ظل هذه الظروف، نشطت القطاعات الربعية على حساب توقف القطاعات الإنتاجية مما قلل وسيقل من فرص العمل، ويخفف من المعروض السلعي في الأسواق لتزداد نسب البطالة وترتفع الأثمان أكثر. الأمر الذي ينبئ بكارث اجتماعية كتزايد الجريمة وتجارة الممنوعات وزعزعة البنى الأخرى وانتشار الفساد وتحور المجتمع نحو حالة من الاستقطاب الاجتماعي، قد تتزايد أعداد من هم في الطبقة الدنيا بتواتر سريع مقابل تركيز الموارد ورؤوس الأموال الناجمة عن تزايد معدلات الربح بأيدي القلة القليلة من أفراد المجتمع. وهذا لا شك يندرج بأخطار جسيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛ والتي لا بد أنها ستطال الحالة السياسية والأمنية لاحقاً.

وما يحدث اليوم داخل الاقتصاد عموماً، وفي الأسواق خصوصاً من تراجعات قياسية وتزعزع وعدم استقرار، لا بد وأن يصيبه بتشوهات بنيوية قد يطول مداها، ما لم تباشر السلطات الاقتصادية والسياسية في البحث عن حلول إسعافية، ورسم خطى سريعة نحو سبل وخطط بديلة مستقبلية قد تتخذ ما تبقى من الموارد الاقتصادية، وتعمل على استثمارها، بهدف إحداث نوع من الاستقرار في أسواق الاقتصاد الوطني وقطاعاته الرئيسية، وبداية لخطط تنموية ولتحافظ ولو في الحدود الدنيا على كرامة الناس، وتؤمن لهم خبز كفاف يومهم.

ونتيجة لما ذكر آنفاً؛ وبسبب الآثار المالية والاقتصادية لفقدان الليرة لقيمتها، وتزعزع الثقة بها، سواءً في جهة الاستثمار أو في جهة الصفقات الاستهلاكية، فقد انتشرت ظاهرة الدولار، وباتت العديد من القطاعات الاقتصادية تتعامل بالدولار إلى جانب الليرة السورية، لما يتمتع به الدولار من قوة واستقرار مع استمرار تهاوي قيمة الليرة.

وفي الصفحات التالية سنقف بشيء من التفصيل عند هذه الظاهرة الحديثة على مجتمعنا واقتصادنا -ظاهرة الدولار- والعمل على تحليلها، وتبيان الآثار الإيجابية والسلبية لها على المنطقة واقتصادها عموماً، وعلى الأفراد ومستويات معيشتهم خصوصاً.

### أهمية الدراسة

لقد تركت حالة عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية، والتراجع الهائل في قيمتها حالة من فقدان ثقة الأفراد فيها، مما دعا إلى ظهور عملات أخرى داخل اقتصاد المنطقة وخاصة الدولار الأمريكي، ليشكل ملاذاً للوحدات الاقتصادية بهدف الحفاظ على قيمة مدخراتهم أو مواردهم أو استثماراتهم.

وهنا تتبع أهمية هذه الدراسة، من خلال تحليل وتقييم الآثار والنتائج الواقعية لواحدة من أهم الظواهر النقدية والاقتصادية وهي ظاهرة الدولار. وما تركته من آثار إيجابية أو سلبية على اقتصاد المنطقة، وآليات عمل قطاعاته الرئيسية. ذلك لما تشكله عملة التداول النقدي، من أهمية

قصوى لمختلف تلك القطاعات، وآثارها على الأسواق من جهة وعلى المستوى المعيشي للأفراد من جهة أخرى.

### مشكلة الدراسة

لا تمتلك مناطق شمال وشرق سوريا، مصادر حقيقية لتأمين الكميات الكافية من الدولارات التي تحتاجها المنطقة؛ على صعيد تمويل المستوردات الخارجية، أو تمويل صفقات التبادل اليومية، وخاصة في أسواق العقارات والسيارات، وتأمين مواد البناء والمواد الغذائية. ووفقاً لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل السؤال الرئيسي التالي: هل تستطيع السلطات الإدارية في المنطقة تأمين حاجة أسواقها وصفقاتها التجارية من الدولار الأمريكي؟ ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الأخرى: ما هي مصادر تأمين الدولار الأمريكي لدى الإدارة الذاتية؟ هل يمكن من خلال اعتماد ظاهرة الدولار التحكم بمستويات التضخم باتجاه تخفيضها؟ هل سيكون لظاهرة الدولار آثاراً إيجابية على استقرار الأسواق وبالتالي تزايد الاستثمارات وتحسن القدرة الشرائية للمستهلكين أم يمكن أن يحدث العكس؟

### أهداف الدراسة

لعل الحالة الاقتصادية هي الواقع الأهم داخل أي مجتمع كان، وحيث يشكل النقد عصب الاقتصاد وأداة تمويله، فإن استقراره وقوته الشرائية، تنعكس استقراراً داخل الاقتصاد بشكل عام، ويشكل حافزاً على الاستثمار، ويدفع باتجاه تحسن المستويات المعيشية للأفراد. من هنا، فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة، يتلخص في الوصول إلى التأكد من مدى نجاعة ظاهرة الدولار، التي تغزو الاقتصاد المحلي في المنطقة بقوة من عدمها. وهل سيكون لاعتماد الدولار الأمريكي كعملة أخرى إلى جانب الليرة السورية في المنطقة دور في دعم الاستقرار الاقتصادي فيها أم لا؟ وهل تستطيع سلطات الإدارة الذاتية حينها التحكم بسوق النقد؟ وخاصة في جهة تأمين الكميات اللازمة منه لتمويل العمليات والصفقات التجارية ولزوم التداول اليومي؟

### منهجية الدراسة وأدواتها

ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي، في إعداد هذه الدراسة، لما يتميز به من واقعية في التعامل مع الظواهر الاقتصادية واشكالياتها. وذلك من خلال وصف ظاهرة الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا والإحاطة بجوانبها المتعددة بهدف التوصل إلى تفسيرات منطقية لها، سواءً أكانت إيجابية أو سلبية، ولآثارها التي قد تشكل أرضية خصبة، لوضع عددٍ من النتائج والتوصيات بشأنها. وذلك من خلال استخدام أداة التحليل الواقعي العلمي لهذه الظاهرة، وربطها بالمسارات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ودراسة تداعياتها المختلفة.

## فرضيات الدراسة

- لعل من الأفضل، أن نضع عدداً من الفرضيات التي تلائم الواقع الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا، وتوغل ظاهرة الدولار فيها. وهذه الفرضيات هي:
- الواقعين السياسي والاقتصادي للمنطقة لا يتناسبان مع اعتماد الدولار الأمريكي كأحد العملات الرسمية في المنطقة.
  - اعتماد الدولار الأمريكي سيساهم في تخفيض معدلات التضخم والسيطرة على حالة عدم استقرار الأسواق.
  - لن يكون بمقدور الإدارة الذاتية التحكم بالسياسة النقدية حال اعتماد الدولار الأمريكي عملة رسمية إلى جانب الليرة السورية.

## محاور الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي:

- المحور الأول - التعريف بظاهرة الدولار وتجارب عدد من البلدان الأخرى.
  - المحور الثاني - الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا.
  - المحور الثالث - تداعيات الدولار الاقتصادية والاجتماعية بين المنافع والتكاليف.
- النتائج والتوصيات.

## تمهيد

أحدث فقدان الثقة بالليرة السورية لدى الأفراد في مناطق شمال وشرق سوريا، إلى جانب غياب السلطات النقدية، المرتبطة بالمصرف المركزي السوري عن المنطقة، أحدث تحولاً نحو التعامل بعملات أخرى؛ تصدّر الدولار الأمريكي رأس القائمة فيها، وسيطر مع مرور الوقت على العديد من القطاعات التبادلية، وخاصة عمليات تمويل التجارة الخارجية، وصفقات بيع العقارات والسيارات وتحصيل الرسوم الجمركية، وتجارة الجملة فيما يخص المواد الغذائية، وتجارة مواد البناء ومواد الاكساء والأدوات الكهربائية والمنزلية وغيرها. مما شكل توجهاً واضحاً نحو ما يمكن تسميته بظاهرة الدولار.

وعلى الرغم من أن الإدارة الذاتية، لم تصدر حتى اليوم أية قرارات بشأن شرعية التعامل بالدولار الأمريكي، إلى جانب الليرة السورية أو عدم مشروعيتها، إلا إن الدولار فرض نفسه داخل اقتصاد المنطقة وأسواقها، كنوع من الواقعية الاقتصادية والنقدية أمام تراجع الليرة السورية، والبحث عن عملة تتمتع بالقوة والاستقرار لاستكمال الأفراد والسلطات في المنطقة لعملياتهم الاقتصادية وصفقاتهم التجارية. ونتيجة لاعتماد اقتصاد الإدارة الذاتية بالدرجة الأولى على مبيعات النفط التي تتم بالدولار، وتحويلات المغتربين من أبناء المنطقة، ومساعداتهم لأهاليهم

في الداخل. إضافة إلى مبالغ المنح وتمويل عشرات المنظمات المدنية العاملة في المنطقة، والتي تتم بالدولار الأمريكي، كل ذلك كان كفيلاً لأن تتزايد كميات الدولار داخل اقتصاد المنطقة، ويصبح عملة شبه رسمية للتداول في أسواقها وملاً للأفراد للاحتفاظ بها على شكل مدخرات عائلية أو ما شابه. بل وأكثر من ذلك، فقد باتت عمليات الصرافة وتداول العملة الأجنبية واحدة من أهم الأعمال التجارية في المنطقة؛ والتي شكلت لوحدها سوقاً تجارية ضخمة تضم آلاف الأفراد الذين يعملون في تبادل العملة أو تصريفها أو تحويلها لتأمين مداخيل لهم ولعوائلهم.

## المحور الأول - التعريف بظاهرة الدولار (Dollarization) أشكالها وتجارب عدد من

### البلدان الأخرى

لن نكون مخطئين، إذا قلنا أن المستويات المرتفعة من التضخم (Inflation)، إلى جانب تراجع قدرة العملة المحلية (الليرة السورية) في القيام بوظائفها الرئيسية (كوحدة حساب للقيم، ومخزن للثروة، ووسيلة للتبادل) شكلت الأرضية الخصبة لدخول العملات الأجنبية داخل الاقتصاد المحلي، وأبرزت السياقات الملائمة لها لتتبوأ الدور المنوط بالعملة داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة (الأفراد- منظمات الأعمال- الحكومة) لاستكمال عملياتهم الاقتصادية والتجارية.

وتُعرف الدولار بأنها لجوء الأفراد في بلد ما إلى استخدام العملات الأجنبية كالدولار وغيره لاستكمال العمليات الاقتصادية والتجارية المختلفة، عوضاً عن العملة المحلية وذلك لأسباب متعددة، قد يكون التهاوي في قيمة الأخيرة السبب الرئيسي في ذلك. وهذا التحول باتجاه الدولار يحتمل ثلاثة أشكال حدثت في بلدان مختلفة حول العالم.

### 1- أشكال الدولار

ليس هناك ما يشير إلى أي إجماع من قبل الاقتصاديين، حول مدلولات الدولار أو مكوناتها، "إلا أنه يمكن القول بأنها تشير وضمن معناها العام، إلى حياة واستخدام الوحدات الاقتصادية المقيمة في بلد ما، للعملات الأجنبية (غالباً الدولار ويمكن أن يكون غيره) بموازاة أو بديلاً عن العملة المحلية، للقيام بجزء أو جميع الوظائف الأساسية للنقود"<sup>1</sup>. وقد يعني ذلك أيضاً، احتفاظ الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والحكومية المختلفة، بجزء أو كل ثروتهم ومدخراتهم أو ودائعهم المالية والنقدية بالعملة الأجنبية أو الاحتفاظ بأصولها المالية بعملة أجنبية. ووفقاً لذلك فقد ظهرت ثلاثة أشكال لعملية الدولار:

<sup>1</sup> Uzun, Arzu. (2005). Financial Dollarization, Monetary Policy Stance and Institutional Structure: the Experience of Latin America and Turkey. Thesis for Master of Science in Economics, Middle East Technical University

**الشكل الأول** ويسمى الدولار الكاملة، أو الرسمية (Official or Full Dollarization) وفيها يتم الإعلان بشكل رسمي، من قبل السلطات النقدية في البلاد، باستبدال العملة المحلية بصورة كاملة بالعملة الأجنبية، لتأخذ صورة قانونية داخل الاقتصاد الوطني، وتقوم بجميع وظائف النقود. وهذا ما حدث في العديد من دول أمريكا الجنوبية كالإكوادور في عام 2000، والسلفادور وغواتيمالا عام 2001، وفي زيمبابوي عام 2009.

**الشكل الثاني** ويعرف باسم الدولار شبه الكاملة أو شبه الرسمية ( Official Semi Dollarization) وهنا يتم الإعلان من قبل السلطات الرسمية بقانونية استخدام العملات الأجنبية إلى جانب العملة المحلية، وليس بديلاً عنها كما في الشكل الأول، كما هي الحال في هايتي ولاوس وكمبوديا<sup>2</sup>.

**أما الشكل الثالث والأخير** وهي الدولار الجزئية أو غير الرسمية ( Official or Partial Dollarization) وتعني الاستخدام الواسع للعملة الأجنبية في الحياة الاقتصادية والمالية والنقدية، وخاصة في المعاملات والصفقات التجارية بين الأفراد، ومنظمات الأعمال المختلفة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية للسلطات في البلاد. كما هي الحال أيضاً في العديد من دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبيرو وبعض الدول الأفريقية كتنزانيا، ودول أوربا الشرقية كأرمينيا وأوكرانيا؛ والتي تستخدم العديد منها عملات أجنبية، كالدولار أو اليورو أو الروبل الروسي أو الفرنك السويسري وغيرها.

ويتمحور الشكل الأخير من الدولار حول ثلاث مرتكزات رئيسية وهي<sup>3</sup>:

- **دولة المعاملات (Transactions Dollarization)** وتحدث بسبب مستويات التضخم العالية، حيث تستخدم العملة الأجنبية كوسيلة للمدفوعات، على صعيد واسع جنباً إلى جنب مع العملة المحلية.
- **دولة حقيقية (Real Dollarization)** وتحدث بسبب التغيرات العالية في سعر صرف العملة المحلية، وذلك لعزل أثر تلك التغيرات عن الدخل الحقيقي، بربط الأسعار والأجور بالتغيرات في قيمة العملة المحلية.
- **الدولة المالية (Financial Dollarization)** وهي طريقة للتخفيف من مخاطر الائتمان، عن طريق دولة الأصول والخصوم داخل الجهاز المصرفي وخارجه، بحيث يتم اعتماد العملة الأجنبية كمخزن للثروة بدلاً من تقييمها بالعملة المحلية.

<sup>2</sup> Kessy, Panteleo. (2011).Dollarization in Tanzania:Empirical Evidence and Cross- Country Experience . International Growth Centre Working Paper,(251) .

<sup>3</sup> د. مجدي محمد محمود آدم- دراسة حول: زيمبابوي من التضخم الجامح إلى النظام متعدد العملات- موقع قراءات افريقية- <https://www.qiraatafrican.com/home/new> -2017/10/24

ومن حيث الشكل، يبدو ظاهراً للعيان، أن مناطق شمال وشرق سوريا يسود فيها الشكل الثالث من الدورة، وبمرتكزاتها الثلاث. حيث يتم التعامل بشكل غير رسمي وغير قانوني بالعملة الأجنبية؛ وخاصة الدولار، فمعظم عمليات الدفع، وخاصة في أسواق العقارات والسيارات وتجارة مواد البناء واستيراد المواد الغذائية تتم بالدولار. كما أن معظم عمليات تسعير البضائع، والمواد التجارية ومداخل الكثير من أصحاب المهن المختلفة، ترتبط بتغيرات سعر الصرف. فضلاً عن اعتماد، العديد من المؤسسات التابعة للإدارة الذاتية للدولار، في تجارتها مع الخارج، أو في تعاملاتها مع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ كالجمارك وبعض التعاملات النفطية. يضاف إلى ذلك احتفاظ معظم الوحدات الاقتصادية، سواء الأفراد أو منظمات الأعمال بمدخرات وأصول بالعملة الأجنبية، فيكاد لا يخلو منزل من مدخرات بالدولار الأمريكي ولو بكميات قليلة جداً.

## 2- تجارب بعض الدول الأخرى

يظهر الاتجاه نحو الدورة - حال تهاوي قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم - بنسب كبيرة وغير مسبوقة، فسرعان ما تتجه الوحدات الاقتصادية، إلى استخدام العملات الأجنبية، سواءً للاحتفاظ أو للقيام بعمليات التبادل أو شراء الأصول المالية والثابتة. ويحدث ذلك نتيجة لكوارث أو أزمات مالية، أو دخول البلاد أتون حروب أهلية أو خارجية تكون الطرف الأضعف فيها، يضاف إلى ذلك الوقوع تحت وطأة عقوبات اقتصادية مشددة قد تشمل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في البلد المعني، تفقد معها السلطات قدراتها المالية، وتزيد من إنفاقها، عن طريق التمويل بالعجز، وإصدار المزيد من الأوراق النقدية. كل ذلك كفيل بدخول العملات الأجنبية قيد التداول شيئاً فشيئاً، كما هي الحالة السورية اليوم؛ والتي تعتبر مناطق شمال وشرق سوريا جزءاً من هذه العملية التي تحول فيها الأفراد إلى التعامل بالدولار كبديل للعملة المحلية، التي فقدت من قيمتها نسباً عالية.

وفي ذلك، يشهد التاريخ في العديد من البلدان، اتجاهها نحو الدورة وبأشكالها المختلفة. نتيجة ظروف اقتصادية أو سياسية أليمة مرّت أو تمر بها تلك البلدان. وفي بعضها تلك الظروف المشابهة اليوم للوضع السوري عموماً ولمناطق شمال وشرق سوريا خصوصاً.

### أ- الأكوادور والتحول الكامل إلى الدولار

شهدت الأكوادور قبل عام 2000 أزمة اقتصادية خانقة، تمثلت بانهيار كبير في قيمة العملة المحلية، وانتشار البطالة والفقر، وارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق. وقد تمثلت الأسباب الكامنة وراء تلك الأزمة باستثناء الفساد في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية؛ وسيطرة طغمة من الأثرياء والتجار الأجانب على أهم مفاصل وموارد البلاد الاقتصادية، والقيام بالمضاربة في العملة الوطنية (السوكري)، إلى جانب قيام البنوك المحلية أيضاً بها.

وجاءت الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأكوادوري آنذاك، المنحدر من أصول لبنانية، والحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد الأميركية (جميل معوض)، لتزيد الطين بلة من خلال الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، وبشروطها المجحفة المعهودة وفوائدها العالية. كما قام بتجميد ودائع ومدخرات الأفراد في البنوك لمدة عشر سنوات وبفائدة 7%؛ والتي تعود بغالبيتها إلى الطبقة الوسطى والمتقاعدين، إضافة إلى تقنين عمل البنوك وتقنين دخول وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، مما أضر بغالبية شرائح المجتمع، عدا عن أولئك الأثرياء الذين كانوا يحتفظون أصلاً بأموالهم في البنوك الأمريكية<sup>4</sup>. وعندما لم تجد هذه الإجراءات في وقف تدهور الأزمة الاقتصادية في بلاد يشكل النفط عماد اقتصادها الأساسي؛ والتي كانت تبلغ كمية إنتاجه آنذاك نحو 600 ألف برميل يومياً، لجأ الرئيس إلى الطريق الأسهل لاستهداف التضخم وإحداث نوع من الاستقرار العام في الأسواق، فأصدر قراره بدولة الاقتصاد واعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية في البلاد، والتخلي عن العملة الوطنية (السوكري) التي وصلت لمستويات قياسية من التدهور وفقدان القيمة، فخلال أسبوع واحد انتقل سعر الصرف من 700 سوكري إلى 19000 سوكري مقابل الدولار الواحد، وأعطت الحكومة مهلة عدة أشهر لتحويل مدخرات الأفراد إلى الدولار بسعر صرف وصل إلى 25 ألف سوكري مقابل الدولار الواحد في نيسان من العام ذاته.

على الرغم من السخط الشعبي ضد القرار، والذي أطاح بحكم الرئيس معوض بعد أقل من أسبوعين من قراره، إلا إن هذا التحول ساهم إلى حد ما في تخفيف مستويات التضخم، وتدفق كميات لا بأس بها من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وتحقيق معدل نمو مقبول في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وصل إلى 2.3% عام 2000، وفق ما أشاد به الاقتصادي الأكوادوري خايمي كاريرا "في مجتمع غير منضبط مثل مجتمعنا، كانت هناك اختلالات كبيرة، أدى الاستقرار الذي توفره الدولة إلى تدفق الاستثمارات، وكان هناك المزيد من النظام في الاقتصاد وهذا عزز النمو"<sup>5</sup>. كما حصلت الأكوادور من صندوق النقد الدولي الذي طالما كان ينتقد السياسات المالية والنقدية للأكوادور على قرض بقيمة 304 ملايين دولار، وهو القرض الذي فتح الباب أمام حصولها على حزمة قروض أخرى، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 1.7 مليار دولار من مؤسسات أجنبية أخرى مثل البنك الدولي.

<sup>4</sup> د. طلعت شاهين - هكذا أطاحت الأزمة الاقتصادية برئيس الإكوادور- صحيفة البيان الإلكترونية - 2000/1/28-

<https://www.albayan.ae/opinions/>

<sup>5</sup> فاطمة شوقي- أمريكا اللاتينية تتجه نحو الدولة لإنقاذ اقتصاداتها - 2021/1/4- موقع اليوم السابع -

<https://www.youm7.com>



وبعد سبع سنوات، وبالضبط في عام 2007، وصلت نسب الفقر في البلاد إلى حوالي 70% ولم يستطع قرار الدولار الحد من المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأكوادوري، كضعف القاعدة الإنتاجية وسيطرة القطاع النفطي على أكثر من 35% من صادرات البلاد؛ وانتشار الفساد داخل الحكومة، وقلة الاستثمارات المحلية، وبالتالي انخفاض أعداد فرص العمل وتزايد معدلات البطالة والفقر. ثم جاءت الطفرة النفطية الثالثة بين عامي 2007/2014 لتدعم الاقتصاد الوطني "الذي وصل معدل النمو فيه خلال نفس الفترة إلى 4.3% بعد تحسن في أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالمنسوجات والمواد الغذائية وقطاع الخدمات، مدعومة بتحسين أسعار النفط التي تساهم بأكثر من ثلث الإيرادات المالية للدولة، إلى جانب التمويل الخارجي"<sup>6</sup> وتحويلات العمالة الأكوادورية في الخارج، مما ساهم في تراجع مستوى التضخم، وانخفاض معدلات الفقر بين المواطنين وتحسن الصادرات الأكوادورية.

أما في الفترة اللاحقة ما بين عامي 2015/2018، فلم يتجاوز معدل النمو 0.6% بسبب تراجع أسعار النفط التي تشكل إيراداته جل إيرادات الصادرات الأكوادورية. وعلى الرغم من أن غالبية الأكوادوريين يؤيدون الاستمرار بالدولة، إلا أن المعطيات الواقعية والمؤشرات الاقتصادية تؤكد بأن دولة الاقتصاد لم تجرّ على الأكوادوريين فوائد حقيقية، طالما لم تعمل الحكومات على معالجة تلك المشكلات البنوية التي تحيق باقتصادها، من ضعف في البنى الإنتاجية، والاعتماد على القطاعات الريفية، واللجوء للمؤسسات المالية الدولية بشروطها المكلفة جداً، وعدم فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة بالشكل المطلوب، والتدخل الحكومي الكبير في السياسات الاقتصادية وآلياتها وتطبيقها، مع استمرار الفساد وسيطرة طغمة مالية ثرية على مقدرات البلاد، وإيداع أموالهم في البنوك الخارجية.

إذاً، ومن خلال تتبع واقع الدولار في الأكوادور بعد ما يزيد عن عقدين من الزمن، تثبت لنا التجربة أن قرار التحول الرسمي إلى الدولار لم يأتِ بحلول ناجعة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد، فمؤشرات الاقتصاد الكلي في حالة مزرية، ومعدلات الفقر والبطالة في تزايد، وباتت البلاد مرتعاً للمهاجرين غير الشرعيين الباحثين عن الدولار. أما مؤشر التصنيف الائتماني للأكوادور فما يزال منخفضاً، وإن إمكانية حصولها على القروض من المؤسسات الدولية ضعيفة ومكلفة للغاية، لأن ديونها مصنفة ضمن درجة المضاربة. وأن التركيز على تحسين البنية الصناعية والزراعية، وفتح المجال لتأسيس المشاريع الإنتاجية، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لها قد يكون كفيلاً لدرجة كبيرة بتحسين الحالة الاقتصادية، وتحسن مؤشرات

<sup>6</sup> اقتصاد الإكوادور- موقع ويكيبيديا- <https://ar.m.wikipedia.org/>

الاقتصاد الكلي، خاصة معدلات التضخم والبطالة ومستويات نمو الناتج المحلي وتراجع أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل.

### ب- تجربة الدولار في كوسوفو

أعلنت كوسوفو استقلالها عن جمهورية صربيا عام 2008 من طرف واحد. وهي واحدة من أقاليم يوغسلافيا السابقة. وعلى الرغم من عدم اعتراف صربيا باستقلال كوسوفو، إلا إنها ووفقاً لاتفاق بروكسل "2013" بدأت بتطبيع العلاقات مع حكومة بريشتينا في فترة الصراع؛ وقبل إصدار قرار مجلس الأمن عام 1999، بإرسال بعثة من الأمم المتحدة لإدارتها، كانت كوسوفو ملزمة بالسياسة النقدية اليوغسلافية والتعامل بالدينار الذي فقد الكثير من قيمته خلال مرحلة الحرب، بعد ارتفاع مستويات التضخم بشكل كبير. مما دفع مواطنيها حينها إلى التعامل مع عملات أجنبية أخرى مثل عملة "الليك" الألباني والفرنك السويسري والمارك الألماني والدولار الأمريكي. فلجأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة لكوسوفو، إلى إصدار لائحة بقبول استخدام هذه العملات، إلى جانب الدينار الصربي الذي بقي في التداول على مستويات واسعة.

"في 1/ كانون الثاني يناير من العام 2002 تحولت كوسوفو إلى استخدام اليورو، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي، حيث تم إيداع 100 مليون يورو نقداً في مقدمة هيئة المصارف والمدفوعات في كوسوفو"<sup>7</sup>. وبسبب عدم وجود قيود على دخول وخروج العملات الأجنبية فإن عشرات الآلاف من الكوسوفيين العاملين في الخارج "يقومون بتحويلات إلى بلدهم تقدر بحوالي 14% من الناتج المحلي"<sup>8</sup> "كما تتلقى الدولة مساعدات من الدول المانحة تقدر أيضاً بنسبة 10% من الناتج المحلي"<sup>9</sup>. وعلى إثر ذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكوسوفو أكثر من 5% سنوياً بين عامي 2003 و2011، وترافق ذلك مع انخفاض معدلات التضخم. إذاً نستطيع القول أن عملية التحول نحو الدولار لم تكن العامل المسبب الرئيسي في التحسن النسبي للمؤشرات الاقتصادية لجمهورية كوسوفو، بل إن الدور الأهم في ذلك كان للمساعدات الخارجية وتحويلات أبنائها في الشتات، إضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص إلى حد ما للقيام بالاستثمارات المحلية إلى جانب تدفق الاستثمارات الخارجية، ولكن بنسب غير عالية.

وبعد عشرين عاماً من الدولار في كوسوفو وانقضاء 13 عشرة عاماً على إعلانها الاستقلال عن صربيا، إلا إنها ما تزال تعاني من مشكلات هيكلية في الاقتصاد؛ بسبب انتشار الفساد الحكومي، وعدم قدرتها على إنشاء قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون منطلقاً للتنمية، حيث

<sup>7</sup> كوسوفو واليورو - Kosovo and the euro - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة - <https://ar.iejakjabar.com>

<sup>8</sup> كوسوفو - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة - <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

<sup>9</sup> بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية - موقع SWI, swissinfo.ch - قسم شؤون خارجية - <https://www.swissinfo.ch/>

يبلغ معدل البطالة اليوم بحدود 25% بشكل عام، وتبلغ بين الشباب (لم يتجاوزوا 25 عاماً) نحو 50% وفق المؤشرات الرسمية الصادرة<sup>10</sup> كما أن معدل النمو لا يتجاوز 0.7% سنوياً.<sup>11</sup> وفي ظل منظومة دخول منخفضة، فإن معظم الشباب لا يشغلون أية وظائف، فضلاً عن أن ظاهرة الهجرة لم تنقل حيث "غادر البلاد خلال العقد الماضي مئات الآلاف من أبنائها، بحثاً عن العمل في أماكن أخرى في أوروبا"<sup>12</sup> وهذا يدل على ضعف الحالة الاقتصادية للبلد، وقلة فرص العمل فيه. وعن أسباب قلة توجه الاستثمارات إلى كوسوفو يشير مدير مكتب التعاون السويسري في بريشتينا إلى "أن انعدام الأمن القانوني يخيف الكثير من المستثمرين بمن فيهم أبناء البلد المقيمون في دول الشتات"<sup>13</sup> وهنا يمكن القول بأن الدولة في كوسوفو وعلى الرغم من أنها استطاعت السيطرة إلى حد ما على معدلات التضخم، إلا إنها لم تكن كافية لإنهاء المشاكل الاقتصادية وضعف النمو في الناتج المحلي؛ وزيادة فرص العمل، مما يؤكد أن هذه العملية إجراء وليس عامل معالجة حقيقي لتحسين الواقع الاقتصادي.

### ج- تجربة الدولار في العراق

بعد دخول العراق في حروبها العنيفة، وتعرضها للحصار الاقتصادي منذ عام 1990 تشكلت داخل الاقتصاد العراقي حالة من التزعزع وعدم الاستقرار، إضافة إلى ظهور اختلالات بنيوية في معظم قطاعاته الإنتاجية والخدمية، مترافقة مع ارتفاع معدلات التضخم وفقدان الدينار العراقي لقيمه، وحدثت تراجعاً كبيرة في قوته الشرائية.

ومما ساهم في تعزيز تلك السلبيات داخل الاقتصاد أنه كان يعتمد في جل إنفاقه سواءً الاستثماري أو الجاري على إيرادات الصادرات النفطية بشكل كبير، وقد كان لإيقاف تلك الصادرات -نتيجة الحصار- دور كبير في تناقص الاحتياطيات العراقية من العملات الصعبة، الأمر الذي أثر على عدم إمكانية المضي في عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتمويل احتياجات الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة اللازمة لدعم القطاعات الاقتصادية وسير الحياة في البلاد. وقد اعتمدت الحكومة العراقية آنذاك على عملية التمويل بالعجز لتأمين متطلبات الإنفاق العام "مما أدى إلى ارتفاع العرض النقدي وبالتالي تزايد معدلات التضخم وتراجع كبير في سعر الصرف الذي وصل إلى 3000 دينار مقابل الدولار الواحد عام 1995"<sup>14</sup>.

نتيجة لما ذكر سابقاً؛ فقد غزت الدولار اقتصاد العراق، ليس فقط لفقدان الثقة بالعملة المحلية ومعدلات التضخم العالية، وإنما أيضاً لأسباب سياسية وطريقة تعاطي الدول الغربية مع

<sup>10</sup> كوسوفو - المؤشرات الاقتصادية - TRADING Economics - جدول مؤشر العمل - <https://ar.tradingeconomics.com>

<sup>11</sup> المرجع السابق - جدول مؤشر الناتج المحلي.

<sup>12</sup> بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية - موقع SWI, swissinfo.ch - قسم شؤون خارجية -

<https://www.swissinfo.ch/>

<sup>13</sup> المرجع السابق.

<sup>14</sup> باسم عبد الهادي- ظاهرة الدولار واحتمالاتها المستقبلية- جريدة المدى- العراق - <https://almadapaper.net>

الحكومة العراقية، ومسألة الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها. وازدادت هذه الظاهرة بشدة بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، حيث فقد الدينار العراقي قيمته، وبات يتطاير في الشوارع مع الرياح كأبي ورقة بدون قيمة. فانهارت أسعار الصرف، وباتت الوحدات الاقتصادية وخاصة الأفراد يبحثون عن موجودات أخرى وخاصة العملات الأجنبية لتحل محل عملتهم المنهارة. إضافة إلى أن الفراغ الأمني والسياسي الذي حدث في تلك الأثناء، أثر بشكل كبير على حدوث حالة انعدام الاستقرار الاقتصادي، والبحث عن ملاذات قيمة آمنة، سواءً للتعاملات أو المدفوعات أو التخزين.

إذاً تغلغت الدولار في جسد الاقتصاد العراقي بدون استئذان، ولا بأية قرارات رسمية، بل نتيجة للحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد. فهل استطاع الدولار أن يلعب دوراً في وقف التضخم وتحقيق نوع من الاستقرار في الاقتصاد العراقي، والسيطرة على اختلالات توازن الاقتصاد الكلي؟

في الفترة اللاحقة، ونتيجة حالة الفوضى الأمنية والاقتصادية، وغياب القدرة على إعادة هيكلة وبناء المؤسسات المالية والنقدية القوية وذات المصدقية العالية، فقد استمرت الاختلالات في التوازنات الكلية داخل الاقتصاد، واندمت الثقة بالدينار بشكل شبه تام، إلى جانب غياب الاستقرار السياسي في البلاد، وفشل المؤسسات الحكومية في تهيئة بيئة قانونية وأمنية مناسبة، مما زاد من معدلات الدولار، حيث ارتفعت نسبة استبدال الموجودات بالعملة المحلية بموجودات بالعملة الأجنبية أو على شكل أصول ثابتة، وباتت معظم العمليات التجارية والصفقات المالية تتم بالدولار الأمريكي، مما عكس الانتشار الواسع لحالة الاضطراب السياسي والاقتصادي في تلك السنوات داخل العراق.

ومن أهم الإفرازات السلبية لظاهرة الدولار في العراق، انتشار عمليات المضاربة بالعملة الأجنبية وفقدان الثقة بالدينار العراقي. إلا إن السنوات التالية للعام 2004 والتي حملت معها تحسناً في مستويات الإنتاج النفطي، وارتفاعاً في أسعاره عالمياً وهي السلعة الأساسية وشبه الوحيدة للتصدير، فقد تحسنت الإيرادات المالية للدولة، والتي من خلالها استطاعت تغطية أجزاء واسعة من النفقات في الموازنة العامة للدولة. إلى جانب ذلك "صدر القانون رقم 56 لعام 2004 والذي بموجبه حصل البنك المركزي على استقلاليته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية"<sup>15</sup> وقد كان البنك المركزي قد أصدر قراراً تم بموجبه اعتماد نظام سعر الصرف المعوم المدار، ترافق ذلك مع استخدام البنك لسياسة مزادات بيع العملة الأجنبية المتوفرة، نتيجة عائدات بيع النفط، الأمر الذي بدأ يحقق نتائج إيجابية على صعيد تخفيض مستويات التضخم، وارتفاع سعر

<sup>15</sup> محمود محمد محمود داغر – حسين عطوان مهوس معارج – سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعن للمدة (2004-2012) - <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15223199803687>

صرف الدينار، وبداية مرحلة الاستقرار في قيمته حيث بلغ حينها 1452 ديناراً للدولار الواحد عام 2005، ووصل إلى 1170 ديناراً عام 2010 و2011.

ولكن هذا الاستقرار في سعر الصرف الذي يلامس اليوم حدود 1450 لم يترافق بتحسن في مستويات الخدمات العامة، ولا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، فاققتصاد العراق اليوم يعاني من انخفاض الاستثمارات، وقلّة فرص العمل وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، والتفاوت الكبير في مستويات الدخل، والنهب والفساد الكبير في المال العام. كل ذلك ساهم بشكل كبير في عدم خلق قاعدة اقتصادية وإنتاجية قوية، تكون منطلقاً لتقوية الاقتصاد الوطني؛ الذي ما يزال يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل ميزانيته، وبذلك فإن عملية الدورة غير الرسمية، وتراجع معدلات التضخم التي حققتها، لم تكن كافية لتحسن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، لأنها لم تترافق بسياسات اقتصادية هيكلية كفيلة بتدوير عجلة الإنتاج، وتحقيق التنمية.

### المحور الثاني - الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا

لا تمتلك الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا بنكاً مركزياً، ولا أية مصارف أخرى، لا تجارية ولا متخصصة تابعة لها. كل ما في الأمر أنها قامت خلال الفترة الماضية بترخيص عدد لا بأس به من مكاتب وشركات الصرافة وتحويل الأموال، بهدف إضفاء صبغة شبه رسمية على عمل هذه الشركات والمكاتب، ولتنظيم عمليات تحويل الأموال من وإلى المنطقة. وبذلك فإن مناطق الإدارة الذاتية ما تزال ترتبط بالسياسات النقدية للبنك المركزي السوري، وتتعامل مع المصرف التجاري السوري في العديد من عمليات بيع وشراء الليرة السورية التي تحتاجها الإدارة لتسديد رواتب موظفيها بالدرجة الأولى، وللقيام بعدد من العمليات والصفقات التابعة لمؤسساتها وهيئاتها المحلية.

ومن هنا فإننا نستطيع القول إن الآثار الناجمة عن السياسات النقدية للمصرف المركزي في دمشق تطال مناطق الإدارة الذاتية بدرجة عالية، من تدهور سعر الصرف وقيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، والتزايد المستمر في مستويات الأسعار وغيرها. وحيث دخلت ظاهرة الدولار إلى الاقتصاد السوري نتيجةً للحالة الأمنية في البلاد، وفقدان الليرة لنسبة كبيرة من قوتها الشرائية، وتزايد الطلب على الدولار بعد التراجع الكبير في احتياطات البنك المركزي السوري، فقد انسأقت هذه الظاهرة على معظم مناطق البلاد. فما هي أهم الأسباب التي شجعت هذه الظاهرة داخل مناطق الإدارة الذاتية والتي أدت إلى انتشارها بشكل واسع وغير مسبوق؟

### 1- الأسباب الأمنية

تعيش سوريا حرباً داخلية، منذ قرابة العشر سنوات، الأمر الذي دفع البلاد نحو منحدرات أمنية وعسكرية خطيرة، شكلت فيها المواجهات العسكرية بين الفرقاء العنوان الأبرز، بعد تدويل قضيتها، ودخول الكثير من القوى الكبرى والإقليمية على خط تلك المواجهات من خلال وكلائها

على الأرض، الأمر الذي ساهم في تعقيد الحالة الأمنية بشكل خاص، والمشهد السوري بشكل عام.

ونتيجة لذلك فقد خرجت العديد من المناطق الجغرافية عن سيطرة الحكومة المركزية في دمشق. ومنها مناطق شمال وشرق سوريا، التي تم الإعلان فيها عن منطقة إدارة ذاتية انضوت تحت مظلتها معظم الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع في المنطقة. وبذلك فقدت الحكومة في دمشق خيوط السيطرة الاقتصادية والنقدية على هذه المناطق، خاصة أن القائمين على إدارتها سيطروا على المعابر الحدودية وحركة التجارة، وبدأوا بتأسيس هيكلية إدارية وقانونية واقتصادية في مناطقهم.

ونتيجة لغياب الهياكل الرقابية والأمنية الحكومية عن المنطقة، فقد دخل الدولار إلى التعاملات المالية والتجارية، وعمليات الاستيراد، وبيع النفط وسواها، ولم تستطع الحكومة السورية منع هذه التعاملات في المنطقة، نتيجة عدم سيطرتها عليها، على الرغم من أنها أصدرت العديد من المراسيم التي منعت التعامل بغير العملة المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ومع استمرار الظروف الأمنية، وتمدد الإدارة الذاتية نحو مناطق جديدة في محافظتي الرقة ودير الزور بعد محاربة الجماعات الإرهابية المسلحة هناك وطردها من تلك المناطق بدعم قوات التحالف الدولي، إلا إن التعاملات التجارية والمالية استمرت مع الحكومة في دمشق، وبذلك فقد انسأقت آثار معظم السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة على مناطق الإدارة الذاتية، وخاصة تلك المرتبطة بالحالة النقدية؛ التي على أثرها وإثر الأوضاع الأمنية في البلاد، فقدت الليرة السورية قدرتها على الصمود أمام دخول الدولار إلى البلاد بشكل عام ومناطق الإدارة الذاتية بشكل خاص.

## 2- الأسباب القانونية

على الرغم من صدور العديد من المراسيم الإدارية والقانونية من الحكومة في دمشق، والتي منعت التعامل بغير العملة المحلية "الليرة السورية"، إلا إنه في مناطق شمال وشرق سوريا تغيب السلطات الحكومية عن الواجهة بشكل كبير، وضمنها السلطات النقدية والاقتصادية فعلى الرغم من صدور تلك المراسيم التي تمنع التعامل بالعملة الأجنبية والقيام بالعديد من الإجراءات الأمنية بإغلاق شركات صرافة وملاحقة المتعاملين بالعملات الأجنبية أو المضاربين بالليرة السورية في السوق الحرة داخل المناطق التي تقع تحت سيطرة حكومة دمشق، إلا إن تلك المراسيم أو الإجراءات لم تجد طريقها للتنفيذ في مناطق الإدارة الذاتية. على العكس فقد استمرت عملية الدولار غير الرسمية في هذه المنطقة نتيجة الظروف التضخمية، وفقدان الثقة بالليرة السورية، بسبب تهاوي سعر صرفها بشكل مستمر.

وعلى الرغم من أن سلطات الإدارة الذاتية تتأى حتى اليوم عن إصدار أية قوانين رسمية، تدفع باتجاه الدولار، أو بتبني عملات أجنبية معينة بصورة رسمية، إلا إنه لا يوجد في قوانينها الناظمة أيضاً أي شيء يمنع التعامل بغير الليرة السورية. بل أصدرت قوانين تسمح بترخيص مكاتب وشركات الصرافة وتحويل الأموال ضمن مناطقها، الأمر الذي زاد من كتلة العملات الأجنبية في أسواق المنطقة وخاصة الدولار، ودفع باتجاه رفع معدلات الدولار في المنطقة. وعلى ذلك فإن الوحدات الاقتصادية بجانب استمرار تعاملها بالليرة السورية، فهي تتعامل أيضاً بالدولار أو غيره من العملات الأجنبية بأريحية تامة، ومتى ما اقتضت الحاجة إلى ذلك، لأسباب اقتصادية أو حسابية أو ربحية أو سواها.

### 3- الأسباب الاقتصادية

تشكل البيئة الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية، والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها، أرضية ملائمة لاستخدام العملة الأجنبية في إتمام الصفقات التجارية، وعمليات بيع السلع والمواد بالجملة، وتجارة العقارات والسيارات، والقيام بالاستثمارات وسواها. حتى أن أسعار الخدمات والأجور باتت تقاس بالدولار، حيث يقوم الباعة وأصحاب المهن بعملية تقريش أجورهم أو أسعار سلعهم من الدولار إلى الليرة السورية لإتمام صفقاتهم أو لتقديم خدماتهم. وكمثال على ذلك عمال إكساء البناء الذين باتوا يحددون أجورهم بالدولار الأمريكي، أو بائع المفرق الذي يمسك آتة الحاسبة ويقوم ببيع السلعة مقومة بالدولار وبحسب سعر الصرف السائد في ذلك اليوم.

فما هي الأسباب الاقتصادية التي تقف وراء عملية الدولار في مناطق الإدارة الذاتية؟

#### أ- ارتفاع مستويات التضخم

مع اندلاع الأزمة، وتهوي معظم مفاصل الاقتصاد السوري، فقد تراكمت الأسباب التي كان من شأنها التحليق بمعدلات التضخم عالياً. ولما كان التضخم يحصل نتيجة إما للعرض؛ متمثلاً بارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض إنتاجية العمل؛ وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية، أو نتيجة لارتفاع الطلب بسبب تزايد الكتلة النقدية (ازدادت نتيجة الإصدارات النقدية المتتالية) وانخفاض حجم المعروض من السلع والمنتجات؛ نتيجة التوقف شبه التام في القطاع الإنتاجي وتراجع القدرات الشرائية للأفراد، فقد اجتمعت كل تلك الأسباب خلال سنوات الأزمة التي عصفت بالبلاد، لترفع معدلات التضخم لمستويات تجاوزت 30% عام 2013، ثم وصلت بداية 2016 إلى 700%، ثم إلى نحو 2500% بداية 2020، لتصل اليوم في أيار 2021 إلى نحو 6000%، حيث يصل سعر الصرف إلى 3000 ليرة مقابل الدولار الواحد بعد أن كان بحدود 50 ليرة قبل بداية الأحداث عام 2011.

وكان هذا سبباً رئيسياً لتوجه الوحدات الاقتصادية في مناطق الإدارة الذاتية إلى إحلال العملات الأجنبية بنسب عالية في تعاملاتهم واستخداماتهم؛ وتحويل موجوداتهم ومدخراتهم من

العملة المحلية إلى عملات وموجودات مقومة بالعملة الأجنبية، كنوع من التحوط، للحفاظ على قيم تلك الموجودات والمدخرات والقيم الحقيقية لثرواتهم. وجرى ذلك كاستجابة عقلانية لمواجهة معدلات التضخم العالية التي عصفت بالاقتصاد، الأمر الذي تسبب بانخفاض كبير في القوة الشرائية لليرة، وبالتالي ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها.

كما يمكن القول إن الوحدات الاقتصادية قد ابتعدت شيئاً فشيئاً عن الاستثمار باليرة السورية، نتيجة التقلبات الكبيرة التي باتت تطال قيمتها، واتجهت نحو الاستثمار بالعملة الأجنبية، وباتت معظم الصفقات المالية والتجارية التي تُعقد في المنطقة تتم بالدولار الأمريكي، وخاصة المدفوعات الآجلة نتيجة عدم استقرار قيمة اليرة السورية وضعفها الشديد مقابل الدولار الأمريكي.

### ب- تقلبات سعر الصرف

شكلت التقلبات التي شهدتها سعر صرف اليرة السورية مقابل الدولار، واحداً من أهم العوامل التي دفعت باتجاه الدولار في مناطق الإدارة الذاتية. سيما أنه لا يوجد في هذه المناطق أية موانع قانونية لاستخدام العملات الأجنبية. فقد أثرت هذه التقلبات في سعر صرف اليرة السورية، خاصة أنها دائماً ما كانت تتجه نحو الانخفاض، وأثرت في سلوك الوحدات الاقتصادية في المنطقة، بدءاً من الأفراد والتجار مروراً بالكيانات الاقتصادية، وانتهاءً بالعديد من المؤسسات الرسمية للإدارة الذاتية.

إن انخفاض سعر صرف اليرة السورية أدى إلى انخفاض قيمة الأرصدة النقدية ومدخرات تلك الوحدات الاقتصادية المقومة بالعملة المحلية، بالمقابل ارتفاع قيم تلك السلع والمواد والأصول المقومة بالعملة الأجنبية عند إعادة تقييمها باليرة؛ وخاصة تلك المستوردة، سواء كانت تجهيزات أو معدات إنتاجية أو مواد استهلاكية. وبذلك فإن أي انخفاض في سعر صرف اليرة، سينعكس بلا شك ارتفاعاً في أسعار المنتجات (السلع والمواد والخدمات)، بمعنى ارتفاعاً في معدلات التضخم التي تدفع الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وحتى سلطات الإدارة الذاتية نحو استخدام العملات الأجنبية بدلاً من اليرة في تعاملاتهم والاحتفاظ بموجوداتها ومدخراتها بالدولار، وتحييد اليرة كوسيلة للتخزين أو تحديد القيم.

بقي أن نشير هنا إلى أن انخفاض سعر الصرف، أو حتى التوقع المستمر بانخفاضه مستقبلاً أثر على عمليات التوريد والعقود المبرمة من قبل الموردين والمقاولين وأصحاب الشركات مع مؤسسات الإدارة الذاتية. حيث توقفت بنسب كبيرة في الفترة الأخيرة نتيجة تقييمها بالعملة المحلية، وكان التوجه نحو دولار هذه العمليات بسبب الخسائر التي لحقت بهم من جراء تدهور سعر الصرف خلال فترة نفاذ العقود المبرمة وإلزامهم بمضامينها قانوناً. يضاف إلى ذلك أن



المستثمرين والمنتجين المحليين يتجهون نحو الدولار في مثل هذه الظروف؛ حتى تكون حساباتهم سوية ومضبوطة، خاصة تلك المتعلقة بالعائد وصافي التدفقات النقدية المستقبلية والدخول التي يمكن أن تتحقق من قيامهم بالاستثمار.

الناحية الأخطر في مسألة انخفاض سعر الصرف هي أن هذا السعر يتأثر بدوره بعملية الدولار باتجاه الانخفاض طبعاً، فكلما ازداد معدل الدولار داخل الاقتصاد كلما انخفض سعر الصرف، وذلك بسبب تزايد الطلب على الدولار مقابل انخفاضه على الليرة، الأمر الذي يضعف من قيمتها أمام العملات الأجنبية الأخرى.

### ج- فقدان الثقة بالليرة السورية

أمام الانخفاض المستمر في قيمة الليرة، التي وصلت إلى مستويات قياسية تجاوزت 98% عند سعر صرف 3000 ليرة للدولار الواحد الآن، ومعدلات التضخم العالية التي سادت داخل الاقتصاد، يكون الأفراد قد فقدوا جل ثقتهم بالعملة المحلية، كونها لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية كمعادل عام للقيم، ووسيلة للدفع ومخزن للثروة، وهنا يصبح السياق الطبيعي لمثل هذه الحالة هو البحث عن بديل مستقر قادر على القيام بتلك الوظائف، وبالتالي ازدادت معدلات الدولار بشكل ملحوظ داخل الاقتصاد، وخلال تعاملات الأفراد مع بعضهم البعض أو مع الوحدات الاقتصادية الأخرى.

ولعل أكثر ما تسبب بمثل هذا الأمر بشكل مباشر، هو تزايد الكتلة المعروضة من النقد المحلي نتيجة الإصدارات النقدية المتتالية من الحكومة السورية وبدون رصيد لتمويل موازاناتها العامة بطريقة التمويل بالعجز، مما تسبب بانخفاضات متلاحقة في سعر الصرف تركت أثراً سلبياً واضحاً لدى الوحدات الاقتصادية، التي فقدت ثقتها بقدرات السلطات النقدية والحكومية السورية في الاستمرار بسياساتها الاقتصادية الناجحة، فباتت تفقد معها ثقتها بالليرة وتتجه نحو عملية الدولار بلا هوادة. فعادة هذه الوحدات تتلخص في البحث عن وسيلة تحقق لها الفائدة الاقتصادية المرجوة، لذلك فإن فقدان ثقتها بالعملة المحلية أصبح محفزاً للبحث عن عملة أخرى مستقرة، تؤمن الوظائف الأساسية لها، لذلك -وبداعي التحوط- فإنها اعتمدت على الدولار الأمريكي في تعاملاتها المختلفة وفي الاحتفاظ بموجوداتها.

### د- تحويلات المغتربين والمنظمات غير الحكومية

في مناطق الإدارة الذاتية لا توجد أية موانع قانونية أو اقتصادية أمام استلام الأفراد أو منظمات الأعمال للحوالات الخارجية بالعملة الأجنبية. وبذلك، وأمام تراجع قيمة العملة المحلية، فإن كميات الدولار قيد التداول، وبين أيدي الأفراد تزداد بشكل مضطرد. ويزيد من ذلك كميات الدولار التي يقوم بتحويلها المانحون لتغطية المشاريع التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الراجعة في المنطقة منذ أكثر من ست سنوات.

ولا تعتبر كميات العملة الأجنبية التي تحول من الخارج، سواءً عن طريق المغتربين، أو منح المنظمات غير الحكومية قليلة، بل تشكل نسبة لا بأس بها، تدخل إلى التداول، سواءً عن طريق تنفيذ هذه المنظمات للمشاريع، أو شرائها للمعدات والتجهيزات اللازمة لعملها، أو تسديدها رواتب موظفيها الإداريين، مما يساهم إلى حد ما في زيادة معدلات الدورة داخل اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا.

#### هـ- سيطرة القطاع التجاري وخاصة المستوردات على الحالة الاقتصادية

يُعرف اليوم اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا بأنه اقتصاد مبني على التجارة بشكل رئيسي. حيث تشكل المستوردات من السلع والمستلزمات الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة النسبة الأكبر من البضائع الموجودة في الأسواق، سواءً المواد الغذائية أو المستلزمات الزراعية أو مواد البناء وإكساء البيوت أو المعدات والتجهيزات اللازمة لإقامة بعض المشاريع الإنتاجية أو الخدمية، وهذا ما يدفع باتجاه زيادة الطلب على الدولار لتأمين حاجة التجار وأصحاب المشاريع من العملة الأجنبية لتمويل مستورداتهم في ظل غياب أية جهة رسمية تدعم أي مادة من تلك المستوردات، بتوفير الدولارات اللازمة لها، مما يزيد من دورة السوق بشكل كبير، خاصة وأننا أشرنا أن اقتصاد المنطقة برمته إلى حد ما مبني على القطاع التجاري، سواءً التجارة الداخلية أو الخارجية. في الجانب المقابل، لن يقبل المستوردون ببيع مستورداتهم بالعملة المحلية في ظل التوافق الحركي بين مخاطر عدم السداد مستقبلاً، وتقلبات سعر الصرف وتراجع قيمة الليرة. وحتى لو قبل المستوردون ببيع مستورداتهم للتجار في الداخل بالعملة المحلية وبنظام الدفع الآجل، فإنه يتم تثبيت قيمة الفواتير بالدولار، ثم تحسب وفق سعر الصرف في يوم السداد.

من جهة أخرى، إن عملية الاحتفاظ بالعملة المحلية هنا غير واردة، لأن المستورد بحاجة إلى الدولار من جديد لاستمرار نشاطه التجاري، وقيامه بعملية الاستيراد من جديد، وبالتالي فإنه يسعى على الفور إلى تبديل ليراته بالدولار، مما يزيد الطلب مرة أخرى على الأخير ويرفع من قيمته. كل ذلك من شأنه أن يدفع باتجاه التعامل بالعملة الأجنبية على حساب الابتعاد عن العملة المحلية، التي تتعرض بين الحين والآخر إلى تقلبات كبيرة في قيمتها أحياناً كما حدث خلال شهر آذار الماضي، حين وصل سعر الصرف إلى 4800 ليرة للدولار الواحد.

ومن هنا وعلى اعتبار أن القطاع التجاري يسيطر بنسبة عالية جداً على النشاط الاقتصادي في مناطق الإدارة الذاتية، فإن هذا يدفع بلا شك باتجاه دورة العمليات التجارية والصفقات المالية التي تتم داخل اقتصاد هذه المناطق على شاكلة دورة غير رسمية.

#### و- مبيعات النفط بالدولار

تشكل عائدات النفط في موازنة الإدارة الذاتية نسبة تصل إلى حدود 90%، ونسبة الرسوم الجمركية تصل لحدود 8%، وهذا يعني أن جلّ مكونات إيرادات الموازنة العامة مقومةً بالدولار،

ويتم حسابها أيضاً بالليرة السورية وفق سعر صرف مقدر من قبل القائمين على إعداد تلك الموازنة. ولكن وبكل الأحوال باعتبار أن إيرادات الموازنة بالدولار، فمن الطبيعي أن نشهد حالة من دولرة العمليات اللاحقة من قبل السلطات الرسمية عند قيامهم بعمليات الإنفاق العام. إن حصول الخزنة العامة على معظم إيراداتها بالدولار يجعل موقعها المالي في حالة جيدة في هذا الجانب. على الرغم من أن هذه الإيرادات الربعية لها الكثير من السلبيات، خاصة وأنها تبقى عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية من جهة، وتبقى أسيرة المشتريين غير الرسميين من جهة ثانية.

بكل الأحوال فإن عملية دخول كميات من الدولار الأمريكي إلى المنطقة ناجمة عن عائدات تصدير النفط ستساهم في زيادة التوجه نحو العملة الأجنبية وتحييد الليرة السورية، الأمر الذي يدفع بلا شك نحو الدولرة وزيادة معدلاتها داخل اقتصاد الإدارة الذاتية.

**بالنتيجة** نستطيع القول: إن عملية الدولرة الحاصلة في مناطق شمال وشرق سوريا هي دولة جزئية غير رسمية بمرتكزاتها الثلاثة، وهي ليست إلا انعكاساً لحالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في المنطقة، كما في باقي المناطق السورية فحسب، بل يضاف إلى ذلك غياب السلطات النقدية الحكومية عن المنطقة، وعدم قدرتها على فرض سياساتها، وتطبيق مراسيمها التي تمنع التعامل بغير الليرة السورية. في حين أنه لا يوجد لدى سلطات الإدارة الذاتية أية موانع لهذا التعامل. ونتيجة لسيطرة القطاع التجاري على الحالة الاقتصادية برمتها في المنطقة، والتقلبات المستمرة في أسعار الصرف إلى جانب فقدان الثقة بالليرة السورية، وتراجع قيمتها المستمر كل ذلك هيأ البيئة الاقتصادية والقانونية المناسبة للدولرة، وزيادة معدلاتها داخل الاقتصاد المحلي للمنطقة.

### **المحور الثالث - تداعيات الدولرة الاقتصادية والاجتماعية بين المنافع والتكاليف**

جاء دخول الدولرة إلى الاقتصاد السوري بشكل عام، واقتصادات المناطق خارج نفوذ دمشق بشكل خاص، كانعكاس للاختلالات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية؛ التي تعمقت داخل المجتمع السوري، نتيجة لظروف الحرب التي تعيشها البلاد منذ أكثر من عشرة أعوام. ولعل المتغيرات الاقتصادية، وخاصة النقدية والمالية منها لعبت الدور الأهم في بروز ظاهرة الدولرة، كمستويات التضخم العالية، وفقدان الثقة بالليرة، وتهاوي قيمتها، وتراجع قدرة البنك المركزي على تمويل عمليات الاستيراد، والقيام بإصدارات نقدية متتالية لتمويل الموازنة العامة بالعجز. الأمر الذي انعكس على تنامي هذه الظاهرة في معظم المناطق الجغرافية في سوريا. وفي مناطق الإدارة الذاتية لعبت الأوضاع السياسية والبيئية الاقتصادية والقانونية، دوراً هاماً إلى جانب تلك الأوضاع والاختلالات المشار إليها أعلاه، في تعامل الوحدات الاقتصادية بالدولار الأمريكي وباقي العملات الأجنبية، بدون أية موانع أو عواقب قد تترتب على هذا الأمر.

بل على العكس بات الأفراد يتعاملون بـ "العملة الخضراء" حتى من باب التباهي والتفاخر الاجتماعي، خاصة أولئك الخارجون تَوَّاً من "المقمم الاجتماعي". يضاف إلى ذلك وكما أشرنا سابقاً سماح سلطات الإدارة الذاتية بفتح مكاتب وشركات للصرافة وتحويل الأموال، من وإلى الخارج وبالعملات الأجنبية.

## 1- المفاضلة بين الانعكاسات الإيجابية والسلبية للدولة

عملياً ليست التجارب التاريخية والواقعية لعملية الدولة وانعكاساتها والآثار التي تركتها على اقتصادات البلدان التي طبقت هذه التجربة، ليست على ذلك القدر الذي يسمح للباحثين والاقتصاديين بتبني وجهة نظر معينة تجاهها. ذلك أن دراسة أية ظاهرة بإيجابياتها وسلبياتها تحتاج إلى نوع من التأطير أو النمذجة، حتى يتمكن الباحثون من التوصل إلى نتائج محققة، تُظهر على وجه الدقة أثر هذه الظاهرة على المتغيرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد المعني. فقد تختلف هذه النتائج من بلد إلى آخر، بحسب الظروف الاقتصادية والمالية الخاصة لكل بلد، وطبيعة البيئة والسياسات التي من خلالها تم تطبيق عملية الدولة، إضافة إلى المدة الزمنية التي استغرقتها تطبيق هذه العملية.

لذلك يمكننا القول إن النتائج الإيجابية التي تتحقق في بلد ما قد تأتي متوافقة مع طبيعة الظروف الاقتصادية لذلك البلد، ونوعية السياسات التي ساعدت على إخراج تلك النتائج ونوعيتها. وهذا قد لا يتوافق مع تحقيق تجربة الدولة في بلد آخر يختلف مع ذلك من حيث طبيعة الاقتصاد وشكله والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية السائدة فيه، والتي قد تؤدي عند تطبيق الدولة فيه إلى نتائج سلبية تلحق الضرر الاقتصادي والاجتماعي بالبلد المعني.

إذاً تبقى عملية المفاضلة بين سلبيات وإيجابيات الدولة في بلد معين مرتبطة بالظروف الاقتصادية القائمة فيه. وإذا، ما نَحَتْ السلطات السياسية فيه باتجاه تطبيق الدولة، لا بد من المفاضلة بين الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تتركها هذه التجربة، وبين سلبياتها، ومن ثم التوجه نحو إقرار البدء بها من عدمه. حتى لا يدخل البلد في سياقات قد يصبح مع مرور الوقت عملية التخلص من العواقب المترتبة عليها مكلفة وصعبة للغاية.

## 2- منافع الدولة وتداعياتها

تعكس سلبية العديد من المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية عملية التحول نحو الدولة. وتشكل مسألة عدم الاستقرار وغياب التوازنات الاقتصادية والعمليات المؤسساتية السليمة حوافز حقيقية لعملية الدولة تلك. ومع ذلك فإن الدولة لا تحمل معها حقيقة مليئة بالنتائج السلبية فقط، بل تخبئ في حقيبتها أيضاً العديد من المنافع التي تعود على الاقتصاد المحلي وعلى وحداته المختلفة، مما قد يحسن من المستويات الإيجابية ومنعكسات عملية الدولة عليها.

واستناداً إلى العديد من الدراسات في هذا الشأن، وملاحظتنا نحن للواقع الاقتصادي في مناطق شمال وشرق سوريا، وتحليلنا للعديد من السياسات الاقتصادية القائمة فيه، نستطيع إدراج بعضاً من تلك المزايا والمنافع التي جلبتها عملية الدوارة لهذه المناطق.

#### أ- السيطرة على معدلات التضخم باتجاه تخفيضها

أثبتت تجارب العديد من البلدان التي اتجهت نحو الدوارة بأشكالها المختلفة، أن عملية الدوارة كانت كفيلة بالسيطرة على معدلات التضخم من خلال التخفيف من الضغوط التضخمية، والقضاء على محفزاته الرئيسية كزيادة عرض النقد المحلي، وتقلبات سعر الصرف وانهبائه، وفقدان العملة المحلية لأجزاء واسعة من قيمتها.

وفي مناطق الإدارة الذاتية التي تخضع عملياً للآثار التضخمية الناجمة عن السياسة النقدية للحكومة المركزية في دمشق، كانت تلك الآثار وانعكاساتها ترهق كاهل الاقتصاد المحلي، وتؤثر على مستوى أنشطته الاستثمارية والعمليات المختلفة للوحدات الاقتصادية فيه.

وبالرغم من أنه مع بداية عملية الدوارة في هذا المناطق عانت المنطقة من ازدياد معدلات التضخم، بسبب تعديل الأسعار وارتفاعها، إلا إننا شهدنا خلال الأعوام اللاحقة استقراراً في مستويات الأسعار الجديدة، والتي كانت واحدة من الأسباب التي حققت نوعاً من الاستقرار الاقتصادي في المنطقة حتى نهاية العام 2019، وساهمت بالنتيجة في تخفيض معدلات التضخم السنوية في المنطقة.

ولكن ما إن بدأت الضغوط التضخمية تظهر من جديد لدى الحكومة المركزية في دمشق، نتيجة العديد من العوامل كقانون قيصر والمشاكل المالية في النظام المصرفي اللبناني، وارتفاع حجم الضغوطات الغربية على الحكومة السورية؛ والتي ترافقت بإصدار نقدي جديد من فئة الخمسة آلاف ليرة سورية، يضاف إلى ذلك عدم قدرتها على الاستفادة من عملية انخفاض قيمة العملة المحلية في زيادة حجم الصادرات، كون العجلة الإنتاجية في معظم القطاعات شبه متوقفة، كل ذلك كان كفيلاً بتهاوي سعر صرف الليرة السورية من جديد، لينقل معه الأثر التضخمي الواسع إلى مناطق الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، مما زاد من معدلات التعامل بالدولار الأمريكي في هذه المناطق، سواء لجهة عقد الصفقات التبادلية، أو كمخزن للثروة، أو وسيلة للمدفوعات، وخاصة الآجلة منها.

بالنتيجة نستطيع القول إن عملية الدوارة الجزئية غير الرسمية في مناطق الإدارة الذاتية لم تكن قادرة على السيطرة على ارتفاع معدلات التضخم فيها، وذلك لاستمرارية خضوعها لآثار السياسات النقدية للبنك المركزي السوري. وإن أي تقلب في سعر صرف الليرة كان ينعكس مباشرة في المنطقة، على شكل نوع من المضاربة بها لزيادة الطلب على الدولار غير ممنوع التداول والاستخدام، كما في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري.

## ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن أهم ما يميز عملية الدولار داخل اقتصاد يعاني من صعوبات مالية ونقدية، ومن تقلبات كبيرة في سعر صرف عملته المحلية، هو أنه يمكن لهذه العملية أن تحقق نوعاً من الاستقرار في التوازنات الكلية داخل الاقتصاد. من جهة النفقات العامة والإيرادات العامة وعوائد الاستثمار لدى الوحدات الاقتصادية من خلال ضبط معدلات التضخم، والسيطرة عليها، والاعتماد على عملة مستقرة القيمة تتمتع بثقة الأفراد ومنظمات الأعمال.

ولكن ما يجب الإشارة إليه هو "أن عملية الدولار قد تحقق نوعاً من التوازن على المدى القصير، ولكن تبقى مسألة النمو والتنمية الاقتصادية في المدى الطويل مرتبطين بالأداء المؤسسي والهيكل للاقتصاد"<sup>16</sup>. إضافة إلى بقاء عملية الاستقرار الاقتصادي ضرورة موضوعية لزيادة معدلات الاستثمار وتحقيق التراكم الرأسمالي ووضع الخطط الاستراتيجية للعملية التنموية برمتها.

من ناحية ثانية يمكن القول إن تعزيز الثقة بالعملة المحلية وبالسياسات النقدية التي تتبعها سلطات البنك المركزي، تساهم بشكل فعال في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وهذا ما يغيب عن مناطق شمال وشرق سوريا، بسبب ارتباطات السوق النقدية فيه وأسعار الصرف بتلك الموجودة في دمشق، وبسبب حالة عدم الاستقرار هناك، فإن ارتداداتها السلبية تظهر بسرعة شديدة داخل اقتصاد هذه المناطق وأسواقها.

ويمكن أن نضيف هنا أن الاستقرار الاقتصادي ليس العامل الوحيد المطلوب للسير بعملية النمو بل تساهم العديد من العوامل الأخرى في ذلك. مثلاً يشكل غياب الاستقرار الأمني وازدواجية السلطات في المنطقة واحداً من تلك العوامل إضافة إلى الكثير من المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تلعب دوراً في خلخلة التوازنات الاقتصادية بشكل عام.

## ج- تخفيض التكلفة الاقتصادية

تدخل العديد من العناصر في تكوين التكلفة الاقتصادية، سواء داخل منظمات الأعمال والمؤسسات على وجه الخصوص، أو داخل الاقتصاد الوطني بشكل عام. وهنا قد تساهم عملية الدولار في تخفيض هذه التكاليف من خلال التقليل من عمليات تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية المطلوبة للاستخدام في إتمام عمليات وصفقات تجارية قد تكون داخلية أو خارجية. أيضاً وفي واقع اقتصاد المنطقة الذي يشهد بين الفينة والأخرى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف،

<sup>16</sup> Quispe-Agnoli , Myriam and Whisler , Elena , 2006 , Official Dollarization and the Banking System in Ecuador and El Salvado Economic Review, Federal Reserve Bank Of Atlant , Third Quarter , pp. 55 – 71.

فإن عملية الدولة ستخفض من تكاليف الصفقات والعمليات التجارية والاستثمارية الناجمة عن تلك التقلبات؛ والتي قد تكون مرتفعة جداً في بعض الأحيان.

ولكن في اقتصاد غير منظم لا يمكن للدولة أن تلعب هذا الدور بشكل مباشر، خاصة وأن عمليات المضاربة في سوق الصرف تحدث بشكل مستمر نتيجة الأوضاع الاقتصادية والمالية غير المنضبطة، إضافة إلى أن الكلفة الاقتصادية في هكذا حالات تزداد، سواء مع الدولة أو بغيابها، والسبب في ذلك يعود إلى غياب التنظيم وارتفاع مستويات الهدر وتكلفة الفساد.

### د. زيادة حجم الاستثمارات

يشكل الاستقرار الاقتصادي وضبط معدلات التضخم، جانبيين هامين في مسألة التحفيز على الاستثمار وجذب المستثمرين. وإذا ما تحقق هذان الجانبان من خلال الدولة فمن الطبيعي أن تصبح المنطقة جاذبة للاستثمارات، سواء المحلية أو حتى الخارجية. وذلك بسبب بحث المستثمرين دائماً عن بيئة اقتصادية مستقرة، لا تعاني من تداخل في التوازنات الكلية أو الروتين الإداري وتوفر الحوافز الكافية لإقامة المشاريع والاستثمارات.

ولكن من الملاحظ أن عملية الدولة المستمرة في مناطق شمال وشرق سوريا، لم تكن قادرة على تحقيق هذه الميزة الناتجة عنها، فمن الملاحظ عدم إقامة أية استثمارات ضخمة أو متوسطة في المنطقة، وعدم السعي نحو تكوين بنية إنتاجية قد تكون منطلقاً لعملية التنمية. إضافة إلى أن معظم المشروعات تتركز في الجانب التجاري والريعي، والذي تساهم مؤسسات الإدارة فيها بشكل كبير، بل وتسيطر على المفاصل الرئيسية فيها. وذلك بسبب تركيز القرار الاقتصادي وخضوعه لمآرب سياسية أولاً، بعيداً عن البحث في محفزات وعوامل النمو الاقتصادي.

ولم تشهد المنطقة جذباً للاستثمارات الخارجية في ظل عملية الدولة فيها، لأنه من الطبيعي أن المستثمرين الأجانب يبحثون عن بيئة مستقرة مالياً وقانونياً، يحافظون فيها على قيم موجوداتهم وبضائعهم، ويستطيعون تحديد تكاليف الإنتاج لديهم بصورة عالية. ويعود السبب في ذلك إلى غياب قوانين الاستثمار في المنطقة، وتحكم مؤسسات الإدارة الذاتية من خلال الروتين الإداري بنوعية الاستثمارات، أو السماح بإقامتها وخضوعها في كثير من الأحيان لمزاجية الأفراد القائمين على اتخاذ قرار السماح بالاستثمار، فضلاً عن تأثير الخلفيات السياسية للمستثمرين أحياناً على قرار السماح لهم بإقامة الاستثمار من عدمه.

### 3- عيوب الدولة وتداعياتها

لا تخلو عملية الدولة شبه الرسمية في مناطق شمال شرق وسوريا من الكثير من العيوب والتداعيات السلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي فيها. سيما أن الإدارة القائمة هنا لا تملك نظاماً مصرفياً، ولا أية مصارف، لا مركزية ولا تجارية، بل وأكثر من ذلك، فهي ما تزال

تعاني من التبعية للسياسات النقدية للبنك المركزي السوري، والتي كانت خلال السنوات الماضية في معظمها ذات نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني برمته.

ولكن يمكننا هنا إيراد العديد من النتائج والتداعيات السلبية لعملية الدولار في مناطق شمال شرق وسوريا، وما يمكن أن تخلفه من آثار خطيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

#### أ- تراجع قيمة الليرة

لعلنا ذكرنا أعلاه، أن أحد المنافع الرئيسية للدولرة هي ضبط تقلبات سعر الصرف، وبالتالي تعزيز الاستقرار في قيمة العملة المحلية. ولكن ذلك يحدث ضمن سياقات اقتصادية معينة. ففي مناطق شمال وشرق سوريا، حيث لا تخضع الحالة الاقتصادية برمتها ومنها النقدية على وجه الخصوص، للسلطات الإدارية في المنطقة لوحدها، لذلك فإن عملية الدولرة، وإتمام الصفقات التجارية بالدولار ترفع من حجم الطلب عليه، وتشكل ضغطاً واضحاً على سعر صرف الليرة باتجاه تخفيض قيمتها. ذلك أنه لا توجد جهة قادرة على تأمين الكميات الكافية من الدولار الأمريكي اللازمة لعمليات التداول أو الاستيراد أو اتمام الصفقات.

فغياب النظام المصرفي يعني غياب الودائع بالعملة الأجنبية وموجودات الوحدات الاقتصادية التي من الممكن استخدامها في هذا السياق.

ويترتب على ذلك انخفاض في قيمة الليرة مقابل الدولار، الأمر الذي يترك آثاره السلبية على القدرة الشرائية للأفراد الذين ما يزالون يتقاضون مداخيلهم بالليرة السورية ويتسبب بتراجع مستويات المعيشة في المنطقة.

#### ب- ازدواجية وحدة القياس

مع وجود عمليتين أو أكثر في التداول، فإنه من الصعب احتساب القيم داخل الاقتصاد الوطني، وخاصة تلك المتعلقة ببنود الموازنة العامة، وهذا يترك آثاراً سلبية على عملية الرقابة والتقييم مستقبلاً، كما قد يشكل عقبة هامة أمام تقدير حجم الإيرادات ومستويات الإنفاق العام. كل ذلك يضع أمام النشاط الاقتصادي عثرات تعيق آليات تطبيق السياسة الاقتصادية العامة في المنطقة بشكل ناجع وسليم.

#### ج- مخاطر تنفيذ المشاريع والعقود

ترافق عملية الدولرة في مناطق شمال وشرق سوريا مخاطر متعددة أثناء القيام بتنفيذ المشروعات أو إبرام العقود. ومن هذه المخاطر تلك المتعلقة بعمليات الائتمان، أو تحصيل الكشوفات والفواتير، أو تحديد حجم الكلف الاقتصادية الحقيقية للمشروعات التي تنفذها الوحدات الاقتصادية داخل اقتصاد المنطقة.

فقد يتسبب انخفاض سعر صرف الليرة بالمطالبة بصرف قيم كشوفات العقود والفواتير بالدولار، وإذا ما حدث العكس قد يطالب المتعهدون أو المزارعون بعكس ذلك. وفي حال عدم



الاستجابة لمطلبهم يتولد لديهم شعور دائم بالغبين تجاه الإدارة الذاتية والقائمين عليها. وهذا ما حدث في موسم الزراعة السنة الماضية عندما تم تسعير القمح بالدولار الأمريكي، وما إن جاء وقت صرف الفواتير كانت الليرة في تحسن فطالب المزارعون بالقيمة وفق سعر الصرف في وقت التسعير، وعندما حدث العكس طالبوا بصرف فواتيرهم بالدولار، مما نتسبب بمشكلات إدارية ومالية لدى الإدارة الذاتية. ذلك أن الوحدات الاقتصادية عادة ما تتحوط لمخاطر تقلب أسعار الصرف التي لم تستطع عملية الدورة السيطرة عليها في المنطقة للأسباب التي ذكرناها آنفاً والمتعلقة بالتبعية النقدية لسياسات البنك المركزي السوري والحكومة السورية في دمشق.

#### د- ارتفاع تكاليف المستوردات

من المعلوم أن المنطقة تعتمد بشكل شبه كلي في تأمين مستلزمات أسواقها على الاستيراد، وعملية الاستيراد بطبيعة الحال تحتاج إلى الدولار، الأمر الذي يشكل ضغطاً في حجم الطلب عليه، فترتفع قيمته مقابل تراجع قيمة الليرة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن عملية الاستيراد وحساب تكلفة المستوردات تتم بالدولار، والتي يمكن أن تتباع داخل الأسواق المحلية بالليرة السورية، وهنا فإن أي انخفاض في قيمة الليرة أمام الدولار، سيرفع من تكلفة حصول الوحدات الاقتصادية على مستلزماتهم، انطلاقاً من الأفراد الذين ستتراجع قوتهم الشرائية في هذه الحالة، مروراً بمنظمات الأعمال التي ستضطر لرفع أسعار منتجاتها في الأسواق، مما سيزيد من مستويات التضخم بدلاً من لجمها، وصولاً لهيئات ومؤسسات الإدارة الذاتية التي ستدفع مبالغ إضافية لتأمين احتياجاتها ومستلزماتها، مما سيزيد من حجم الإنفاق العام، ويرفع من احتمالية مستوى العجز في موازنتها العامة.

بقي أن نذكر أن هناك العديد من الكلف والعيوب الأخرى للدولة، كفقْدان عوائد الإصدار النقدي، والتخلي عن استقلالية السياسة النقدية، وفقدان الثقة بواحد من أهم الرموز الوطنية وهي العملة المحلية، كلها عيوب لا تتواجد ضمن مناطق شمال وشرق سوريا، كونها مناطق غير مستقلة اقتصادياً، ولا تملك أية سيادة على مسألة الإصدارات النقدية وسواها.

#### النتائج والتوصيات

ما تزال قضايا الدولة بأشكالها المختلفة محط أخذ ورد بين الاقتصاديين، فالكثير من الآثار التي تتركها هذه العملية قد تكون إيجابية وتنعكس على الحالة الاقتصادية بشكل عام، كجم التضخم الجامح، وعملية الضبط المالي، وإيقاف تقلبات سعر الصرف، وجذب الاستثمارات وسواها. على الضفة الأخرى تثير التداعيات السلبية لهذه العملية القلق لدى الاقتصاديين المناهضين للدولة، وما تتركها من آثار خطيرة على الواقعين الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

ولكن لم تستطع أي من الدراسات والأبحاث، ولا حتى تجارب الدول في هذا السياق، أن تجزم بصلاح عملية الدولار للاقتصادات النامية من عدمها. وفي مناطق شمال وشرق سوريا، وكونها لا تتمتع بأي نوع من السيادة المعترف بها حتى الآن، ولا تملك أي من مقومات التحكم والسيطرة على السياسات النقدية وتطبيقها فإن عملية الدولار لم تحقق حتى الفوائد الأولية منها.

## 1- نتائج الدراسة

**الفرضية الأولى: الواقعي السياسي والاقتصادي للمنطقة لا يتناسبان مع اعتماد الدولار الأمريكي واحداً من العملات الرسمية في المنطقة.**

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال إيراد مزايا وعيوب الدولار وتحليل تداعياتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية: اعتماد الدولار الأمريكي سيساهم في تخفيض معدلات التضخم والسيطرة على حالة عدم استقرار الأسواق**

من خلال الدراسة، تبين أن عملية الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا لم تكن كافية لتخفيض معدلات التضخم أو خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي في هذه المناطق؛ والسبب في ذلك كان يعود دائماً لتبعيات السياسات المالية والنقدية للحكومة السورية في دمشق، كإصدارات النقدية ومراسيم منع التعامل بغير الليرة السورية، وعمليات بيع الدولارات في المزادات وسواها.

**وبذلك يتم رفض الفرضية الثانية**

**الفرضية الثالثة: لن يكون بمقدور الإدارة الذاتية التحكم بالسياسة النقدية حال اعتماد الدولار الأمريكي عملة رسمية إلى جانب الليرة السورية.**

انطلاقاً من الواقع الاقتصادي والإداري للإدارة الذاتية فإنها لا تملك أية مقومات تؤهلها لتطبيق سياسة نقدية مستقلة عن دمشق، فلا سلطة نقدية، ولا بنك مركزي ولا منظومة مصرفية، ولا أسواق مالية أو غيرها. وهنا فمن الطبيعي إذاً أنه ليس بمقدورها التحكم بالواقع النقدي بشكل كامل، حال اعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية أو حتى شبه رسمية.

**وبذلك يتم قبول الفرضية الثالثة التي تم التأكيد عليها.**

وبناء على ذلك يمكننا القول أن عملية الدولار في مناطق شمال وشرق سوريا، وفي ظل غياب مصادر متنوعة لتوفير العملة الأجنبية، وعدم قدرة السلطات الإدارية التنفيذية في المنطقة على السيطرة والتحكم بالسياسات المالية والنقدية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل مباشر، لم تكن الدولار قادرة على إرساء آثارها الإيجابية أو مزاياها المذكورة أعلاه على الواقعيين

الاقتصادي والاجتماعي، بل على العكس من ذلك، لم تساهم هذه العملية في خفض معدلات التضخم، ولا في السيطرة على الأسعار، ولا في ضبط الأسواق ولا في جذب الاستثمارات. كما لم تساهم في خلق أية توازنات اقتصادية حقيقية، إضافة إلى أن عملية التعامل بالدولار وسيطرة بعض الأيدي القليلة على مصادر توفيره أو التجارة به من خلال شركات الصرافة وتحويل الأموال، ساهمت بشكل كبير في ظهور طبقة من الأثرياء على حساب تراجع القدرات الشرائية ومستويات المعيشة لدى غالبية السكان. الأمر الذي أفضى إلى نوع من الاستقطاب الاجتماعي الواضح مع غياب أفراد الطبقة الوسطى، وتحول المجتمع إلى طبقتين، غنية تمتلك مفاصل التجارة والاقتصاد والسياسة، وفقيرة بالكاد تستطيع تأمين قوتها اليومي، أو الاعتماد على المساعدات والتحويلات المالية الخارجية من الأهل والأبناء.

## 2- التوصيات

يشهد اقتصاد مناطق شمال وشرق سوريا تطورات واضحة، تحمل في ثناياها الكثير من الآثار والتداعيات على المنطقة، التي تتميز بوفرة مواردها الاقتصادية، وخاصة النفط، والسلع الزراعية الاستراتيجية. ولكن من الملاحظ أن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات كبيرة في البنى التحتية والإنتاجية والخدمية، ويفتقر إلى الكثير من التنظيم والقوانين الناضجة للعمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وحيث تعتمد الإدارة الذاتية في تأمين إيرادات موازنتها العامة بشكل رئيسي على عائدات النفط، ويعد اقتصادها مبنياً على الريوع التجارية بدرجة عالية، فهل يمكن أن تكون عملية الدولار غير الرسمية الجزئية الجارية في المنطقة، واحدة من الحلول التي يمكن أن توضع الإدارة الذاتية على السكة الصحيحة، نحو تحقيق التطلعات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأبناء المنطقة خصوصاً، واعتماده نموذجاً لسوريا عموماً.

هنا سنورد بعضاً من التوصيات الخاصة بهذا الموضوع:

- من خلال البحث والدراسة، وتبيان النتائج والآثار، تبين بوضوح تام أن عملية الدولار ليست الحل السحري للمشكلات والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مناطق شمال وشرق سوريا، لذلك فإنه من البداية نقترح بالابتعاد عن موضوع الدولار قدر الإمكان، واقتصارها على صفقات التجارة الخارجية والاستيراد بشكل خاص.
- لا تملك الإدارة الذاتية منابع قوية للحصول على الدولار، عدا عائدات النفط المصدر، والتي تتعرض بين الحين والآخر لضغوطات الجهات المشتريّة، مستغلة الواقع السياسي وأحياناً الاقتصادي للإدارة الذاتية، وهذا يعني أنه باعتماد الدولار قد ترتفع التكلفة الاقتصادية بشكل عام، وتلقي بظلالها على الحالة الاقتصادية والمعاشية في المنطقة. وهنا يجب العمل والبحث عن مسألة تنويع مصادر الحصول على القطع

الأجنبي، وخاصة الدولار، وعدم الاكتفاء بعائدات تصدير البترول كمصدر وحيد للحصول عليه. وهنا يمكن أن نوصي بضرورة تقوية البنية الإنتاجية، والعمل على تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإصدار القوانين المحفزة على الاستثمار، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام باستثماراته الخاصة، بعيداً عن الروتين الإداري، ومنافسة الشركات التابعة للإدارة الذاتية له. وذلك بتركيز النشاط الاستثماري لمؤسسات الإدارة الذاتية في المشاريع التنموية الاستراتيجية، التي تساهم في تقوية البنى التحتية والاقتصادية للمنطقة، وإفراح المجال أمام الآخرين لتأسيس مشاريعهم التي ستساهم ولا شك في فتح فرص للعمل، وتحسين منظومة الدخل وتنويع مصادر الدخل.

- العمل على بناء منظومة مصرفية متطورة، قادرة على التحكم بالسياسات المالية والنقدية، لأن المنظومات الضعيفة تمتلك عوامل انهيارها أكثر من عوامل نجاحها. لذلك نوصي بتأسيس كيان إداري مصرفي معين خلال المرحلة الحالية، يستطيع القيام ببعض الوظائف المصرفية، ويضبط عملية مدفوعات الإدارة الذاتية والحركة المالية والنقدية في أسواق الصرف وتجارة العملة.

- في سياق تحسين القدرة الشرائية للأفراد، يمكن إصدار قوانين تنظم عملية التعامل بالدولار، وتساهم في تخفيض التكاليف، ككتيبت سعر صرف عند الاستيراد لمدة معينة يحصل بعد انتهائها التاجر على قيمة مستورداته، وفق السعر المثبت في تاريخ إدخال البضاعة، وبلاستناد إلى الأوراق الثبوتية ذات الصلة كبيان التكلفة وبطاقة المنشأ وفواتير الشراء وبيان الاستيراد وسواها.

- يمكن التأكيد على ضرورة عدم الانجرار وراء بعض الأصوات التي تتادي بدولة رسمية في المنطقة والالتزام بالحالة العفوية القائمة والشكل القائم للدولة، وعدم إصدار أية قوانين تجعل من الدولار واحدة من العملات الرسمية أو شبه الرسمية في المنطقة، لما سيكون لهذه العملية من آثار خطيرة على المستوى المعيشي وعلى الاقتصاد المحلي بشكل مباشر.

أخيراً يمكننا القول إن مسألة الدولة في مناطق شمال وشرق سوريا ساهمت إلى حد ما في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية في المنطقة، وخاصة مسألة الاستيراد وتوفير السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية في أسواقها. ولكن ذلك لم يترافق بسياسات إدارية أو قوانين مالية ونقدية ناضجة، كان يمكن لها أن تستفيد من مزايا تلك العملية، وتقلل من سلبياتها. إضافة إلى أن هذه العملية لم تترافق أيضاً مع سياسات اقتصادية حقيقية قادرة على خلق المحفزات اللازمة لتحسين البنية الصناعية والزراعية في المنطقة، ولا مع فتح المجال لتأسيس المشاريع

الاستثمارية، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لها والتي كان يمكن ان تكون كفيلة بتكوين قاعدة إنتاجية قوية تدعم تحسن الحالة الاقتصادية، وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة معدلات التضخم والبطالة ومستويات نمو الناتج المحلي وتراجع أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل، وتقلل من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها المنطقة اليوم.

لذلك دائماً ما كنا نلاحظ أن هذه العملية تلقي بظلال سلبية على الواقع الاقتصادي والمعاشي للمنطقة في ظل التحوط المستمر للوحدات الاقتصادية في مسألة تقليل مخاطر الاستثمار، ومخاطر تقلبات سعر الصرف غير الخاضعة لسيطرة السلطة الإدارية والتنفيذية في هذه المنطقة.

## مراجع الدراسة 1- مراجع عربية

- اقتصاد الإكوادور- موقع ويكيبيديا- <https://ar.m.wikipedia.org/>
- باسم عبد الهادي- ظاهرة الدولار واحتمالاتها المستقبلية- جريدة المدى- العراق- [https://almadapaper.net](https://almadapaper.net/)
- بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية – موقع SWI, swissinfo.ch
- قسم شؤون خارجية - <https://www.swissinfo.ch/>
- بعد عشرين عاماً من الحرب كوسوفو تستعيد عافيتها بمساعدة سويسرية – موقع SWI, swissinfo.ch
- قسم شؤون خارجية - <https://www.swissinfo.ch/>
- د. بشار أحمد العراقي، د. محمد فوزي العمري- العلاقة بين الدولار (Dollarization) ومعدل التضخم: "جمهورية مصر العربية للمدة 1994-2016 أنموذجاً"- قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل – تنمية الرافدين العدد 121 المجلد 38 للعام 2019.
- د. رجاء عزيز بندر- انعكاس ظاهرة إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية.
- د. سمير فخري نعمة، عمران موسى ملا شيخ، تحليل وقياس ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2014)- مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة واسط العدد (28)- الجزء الأول كانون الأول 2017.
- د. مجدي محمد محمود آدم- دراسة حول: زيمبابوي من التضخم الجامح إلى النظام متعدد العملات- موقع قراءات افريقية- 2017/10/24- <https://www.qiraatafrican.com/home/new>
- د.طلعت شاهين – هكذا أطاحت الأزمة الاقتصادية برئيس الإكوادور- صحيفة البيان الالكترونية – 2000/1/28- <https://www.albayan.ae/opinions/>
- شبكة الصحفيين الدوليين- الدولار- IJNet – 2008 Jun,27 – <https://ijnet.org/ar/story>
- فاطمة شوقي- أمريكا اللاتينية تتجه نحو الدولار لإنقاذ اقتصاداتها – 2021/1/4- موقع اليوم السابع - <https://www.youm7.com>
- كوسوفو – المؤشرات الاقتصادية- TRADING Economics - جدول مؤشر العمل <https://ar.tradingeconomics.com>
- كوسوفو - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة - <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- كوسوفو واليورو – Kosovo and the euro - من ويكيبيديا الموسوعة الحرة - <https://ar.iejakiabar.com>

- لويس كاتاو، ماركو تيرونيس- الاعتماد على الدولار- صندوق النقد الدولي - قسم التمويل والتنمية - سبتمبر 2016

- محمد يونس الشرايبي- الدولار (Dollarization) وفقدان الثقة بالعملة المحلية- موقع نون بوست- اقتصاد

نشر بتاريخ 2021/4/16 [/https://www.noonpost.com](https://www.noonpost.com)

- محمود محمد محمود داغر - حسين عطوان مهوس معارج - سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2012-2004) - <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15223199803687>

### مراجع أجنبية

- Imam, Patrick,2009, Introducing the Euro as Legal Tender -Benefits and Costs of Eurorization for Cape Verde , IMF Working Paper , No.146.
- Kessy, Panteleo .(2011).Dollarization in Tanzania: Empirical Evidence and Cross-Country Experience . International Growth Centre Working Paper,(251) .
- Quispe-Agnoli , Myriam and Whisler , Elena , 2006 , Official Dollarization and the Banking System in Ecuador and El Salvador Economic Review, Federal Reserve Bank Of Atlant , Third Quarter.
- Uzun, Arzu. (2005). Financial Dollarization, Monetary Policy Stance and Institutional Structure: the Experience of Latin America and Turkey. Thesis for Master of Science in Economics, Middle East Technical University